كلمة السيد نزار بركة

وزير الاقتصاد والمالية أمام الجلسة العامة جوابا على تدخلات الفرق والمجموعات النيابية خلال المناقشة العامة

حول مشروع قانون المالية لسنة 2012

الثلاثاء، 10 أبريل 2012

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة النواب المحترمون؛

يشرفني أن أقف مجددا أمام مجلسكم الموقر جوابا على تدخلات السادة رؤساء الفرق والمجموعات النيابية بمناسبة المناقشة العامة للجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2012.

لقد تتبعت ببالغ الاهتمام ما ورد في مختلف التدخلات، أغلبيةً ومعارضة، من ملاحظات وجيهة واقتراحات مفيدة وانتقادات بناءة ساهمت بشكل كبير في الارتقاء بالنقاش حول مضامين هذا المشروع سواء في إطار المناقشة العامة، أو خلال أشغال اللجان القطاعية.

وإني إذ أتوجه إليكم بالشكر والتنويه على الجدية وروح المسؤولية العالية التي طبعت جلسات هذه المناقشة، لأؤكد لكم حرص الحكومة على الانتصار دوما لفضيلة الحوار والتعاون المنشودين مع المؤسسة البرلمانية، والعمل كلٍّ من موقعه على تقويتها وتطويرها بما فيه مصلحةُ بلادنا وفي خدمة المواطنات والمواطنين.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة النواب المحترمون؛

لقد أجمعت مختلف تدخلات السادة رؤساء الفرق والمجموعات النيابية على أن مشروع قانون المالية لسنة 2012 يأتي وبلادُنا تعرفُ دينامية إصلاحية غير مسبوقة في ظل دستور فاتح يوليوز وما يقتضيه من تنزيل لأوراش البناء الديمقراطي والمواطنة الكاملة والحكامة الجيدة، وذلك في تجاوب مع الانتظارات

والتطلعات التي عبرت عنها الإرادة الشعبية في الانتخابات التشريعية ليوم 25 نونبر الماضي.

وبالتالي، لا يمكن لهذا المشروع إلا أن يكون ثمرة خالصة لهذه الدينامية المطردة بكل ما تحمله من آمال التغيير، وعزائم الإصلاح، وفُرص التطور، وتحديات الظرفية الاقتصادية والاجتماعية كذلك.

وفي هذا الإطار، فقد حرصنا على أن يكون مشروع قانون المالية لسنة 2012 خطوة أولى في تنفيذ البرنامج الحكومي الذي نال ثقة مجلسكم الموقر، والذي يستمد اختياراتِه وتوجهاتِه ومضامينه من البرامج الانتخابية للأحزاب المشكلة للفريق الحكومي، وبناءً على ميثاق الأغلبية باعتباره تعاقدا أخلاقيا

وسياسيا يقوم على التماسك في الموقف والتشارك في العمل والتضامن في المسؤولية.

ولاشك أنكم قد وقفتم عبر دراستكم المستفيضة والمعمقة لمضامين هذا المشروع على مدى انسجامه وترجمته لهذه المنطلقات والرهانات والتوجهات التي تثمن التراكمات الإيجابية في السياسات العمومية والقطاعية، مع إطلاق جيل جديد من الإصلاحات الكفيلة بتعميق أسس الديمقراطية وتحسين الحكامة والنجاعة والشفافية، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني والمقاولة المغربية، وإرساء آليات جديدة للتضامن والارتقاء الاجتماعي لاستهداف الفئات المعوزة، وتوفير أسباب الحياة الكريمة للجميع، في مختلف الجهات، بالمدن والقرى.

ولقد لاحظتم أن مرجعيتَنا في تفعيل هذه الإصلاحات، سواء في جيلها الأول أو جيلها الجديد، تتجاوز منطق القاعدة الميزانياتية

الصرفة الرامية إلى تحقيق التوازنات المالية والماكرو-اقتصادية، نحو منطق مختلف يضمن استقلالية القرار السيادي دون المساس بالاستقرار الاجتماعي وتقوية سياسات التنمية البشرية والمستدامة.

وفي هذا السياق، سأحاول من خلال هذا العرض تسليط المزيد من الضوء على مجمل القضايا والتساؤلات التي وردت في تدخلات السادة رؤساء الفرق والمجموعات النيابية من خلال المحاور التالية:

أولا، وبخصوص تساؤلاتكم المتعلقة بالتأخر في تقديم مشروع قانون المالية، أود التشديد على:

- الحرص الذي أولته الحكومة للإسراع بتقديم مشروع القانون المالي على أنظار المؤسسة التشريعية؛

- بحيث قامت الحكومة بمجهود حقيقي وبوتيرة متواصلة من أجل مشروع قانون المالية 2012، ومن أجل إيصاله إلى السيدات والسادة البرلمانيين قصد مناقشته ودراسته؛

- وتأملوا معي الجدولة الزمنية التالية لتتأكدوا أنه ليس هناك أي تأخير، بل العكس هو الصحيح:

  - 26 يناير 2012: تم تنصيب الحكومة من طرف البرلمان؛
  - 7 فبراير: تمت المصادقة على التوجهات العامة للمشروع أمام المجلس الوزاري؛
  - ابتداء من 8 فبراير: تم تحيين المعطيات في ضوء تقلبات الظرفية الدولية والوطنية (تأخر تساقط الأمطار)، وملاءمة التدابير مع توجهات البرنامج الحكومي، ودراسة اقتراحات القطاعات الوزارية (حوالي 20 يوما)؛

- فاتح مارس: تم عرض مشروع قانون المالية على المجلس الحكومي؛
- 8 مارس: تمت المصادقة على المشروع من قبل المجلس الحكومي؛
- 14 مارس: تم إيداع المشروع لدى البرلمان؛
- 15 مارس: تم تقديم مشروع قانون المالية أمام غرفتي البرلمان وأمام لجنة المالية بمجلس النواب وانطلاق المناقشة.

أما بخصوص التساؤلات المتعلقة بدستورية فتح الاعتمادات واستخلاص الموارد

- تجدر الإشارة هنا إلى أنه، أولا، لم يتم سحب مشروع قانون المالية وإنما تم استرجاعه لتحيين فرضياته

ومعطياته مع تطورات الظرفية الدولية والوطنية وملاءمة مقتضياته مع أولويات البرنامج الحكومي.

- ثانيا، ورغم عدم المصادقة على مشروع قانون المالية لسنة 2012 قبل متم سنة 2011، فقد تم فتح الاعتمادات اللازمة لضمان السير العادي للإدارة على أساس مقتضيات الفصل 75 من الدستور والمادة 35 من القانون التنظيمي لقانون المالية عبر المصادقة على مراسيم فتح الاعتمادات واستخلاص المداخيل من طرف الحكومة السابقة خلال دجنبر الماضي.

وتهم هذه المراسيم كما تعلمون نفقات التسيير والاستثمار، وهو ما يمكن جميع الإدارات والوزارات من القيام بجميع النفقات اللازمة ما عدى التوظيف وتحصيل المداخيل المرتبطة بالرفع من الضرائب؛

- بالموازاة مع ذلك، وفي انتظار المصادقة على مشروع قانون المالية بادرت الحكومة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير الاستباقية للحفاظ على جو الثقة وإعطاء إشارات قوية لكافة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين من خلال:

✓ إعطاء انطلاقة تعميم المساعدة الطبية من طرف جلالة الملك لتمكين الفئات الضعيفة والمستضعفة الفئات من الولوج للخدمات الصحية بالمجان؛

✓ وضع البرنامج الاستعجالي لمواجهة الانعكاسات السلبية لتأخر التساقطات المطرية على القطاع الفلاحي والعالم القروي، طبقا للتعليمات الملكية السامية؛

✓ توجيه منشور للسيد رئيس الحكومة من أجل تفعيل ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المنشآت والمؤسسات

العامة وضمان انخراطها في تفعيل البرنامج الحكومي عبر وضع آليات إصلاح تدبير ومراقبة هذه المؤسسات؛

- ✓ عرض نتائج عمليات التدقيق و تقييم إنجاز الشطر الأول من الشراكة بين القطاع العام والخاص حول الأراضي الفلاحية التابعة للملك الخاص للدولة، حيث تقرر فسخ العقود المبرمة بالنسبة لخمسة مشاريع لعدم الشروع في الإنجاز كما سيتم استرجاع 732 هكتارا من الأراضي الفلاحية المكراة؛
- ✓ إبرام اتفاقية الشراكة مع الإتحاد العام لمقاولات المغرب من أجل توضيح الرؤية وترسيخ الشراكة والتعاون وبناء الثقة بين الفاعلين في القطاعين العام والخاص، وفي هذا الإطار سيتم تنظيم مجموعة من ورشات عمل من أجل معالجة الإشكاليات المطروحة بالنسبة للقطاع

الخاص، بغية تجاوز الانتظارية التي يعاني منها الاستثمار الخاص.

وجوابا على تساؤلات السادة رؤساء الفرق والمجموعات النيابية حول الفرضيات التي انبنى على أساسها مشروع قانون المالية، يجب التأكيد:

- **بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي المتوقع:**

- أن هذا المشروع يندرج ضمن تصور استراتيجي يمتد إلى أفق 2016 ويستهدف تحقيق نمو اقتصادي يصل إلى 5,5% كمعدل سنوي للمدة بكاملها، وليس سنويا؛

- كما أملت تطورات الظرفية الوطنية والإقليمية والدولية، تحيين نسبة النمو خاصة في ظل مراجعة توقعات نمو أهم شركائنا، وكذا وتيرة تطور مبادلات التجارة العالمية؛
- تم كذلك إعداد مشروع قانون المالية 2012 على أساس فرضية للموسم الفلاحي في أوائل شهر فبراير الماضي، إلا أن تأخر التساقطات المطرية كان له انعكاسات سلبية على مستوى النمو المتوقع؛
- ولو أن تأثير الجفاف على مستويات النمو الاقتصادي لم يعد بذلك الوقع الذي كان عليه في التسعينيات وقبلها؛
- هناك تغيير هيكلي في بنية الاقتصاد الوطني في 10 سنوات الأخيرة؛

- حيث يُلاحظ تقلص إلى الخُمس (1على 5) نسبة مساهمة زراعة الحبوب في بنية القيمة المضافة الفلاحية خلال العشر سنوات الأخيرة؛

وحصة الحبوب تستقر حاليا في حدود 18% لصالح الزراعات الأخرى القليلة التأثر بالجفاف أو المتواجدة بالمناطق المسقية، **بالإضافة** إلى الحصة المتنامية لقطاع تربية الماشية ؛

- ينبغي التذكير كذلك أنه خلال التسعينات كان مستوى النمو سالبا خلال سنوات الجفاف وفي أوائل سنة 2000 أصبح النمو إيجابيا (ما بين 0% و1%) في المواسم التي اتسمت بالجفاف، وخلال سنة 2007 ورغم تأثير الجفاف حقق الاقتصاد الوطني نسبة نمو بلغت 2,7%، ونطمح في هذه السنة إلى تحقيق مستوى أكثر بكثير من ذلك.

- وقد استبشرنا خيرا بالأمطار التي عرفتها بلادنا خلال نهاية شهر مارس وبداية أبريل والتي صادفت فترة هامة ومحددة لمستوى جودة المحصول الفلاحي، مما سينعكس إيجابا على نتائج الموسم الفلاحي الحالي عكس ما ذهبت إليه التخمينات مع استمرار موجة الجفاف والصقيع خلال فترة معينة من الفصل الأول من السنة؛
- وستعمل الحكومة على مواكبة التطورات المناخية وآثارها على الفلاحين ورصد الاعتمادات المالية اللازمة باعتماد مقاربة متجددة ومختلفة بالمقارنة مع التدابير المتخذة في سنوات التسعينيات، ترتكز على تشخيص الخصاص بدقة واعتماد برامج مندمجة دائمة وغير ظرفية تهدف إلى دعم صغار الفلاحين، وإحداث فرص الشغل وتحقيق استثمارات منتجة في مختلف جهات المملكة، وهو ما تتوخاه الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر والتي سيتم تسريع وتيرة تنفيذها مع الرفع من إنتاجية القطاع ككل.

- ومن جهة أخرى، تفيد التوقعات أن الأسس المالية العمومية وخصوصا من جانب المداخيل لن تتأثر بشكل ملموس بمراجعة معدل النمو، وذلك نظرا إلى:
  - كون مداخيل الضريبة على الشركات مرتبطة بنتائج السنة الماضية وأن نتائج الفصل الأول لسنة 2012 تبين تحسنا لهذه المداخيل بحوالي 3%؛
  - كما أن جزءا كبيرا من مداخيل الضريبة على الدخل يتم تحصيلها من الأجور، وبالتالي لن تتأثر بتراجع المداخيل الفلاحية؛
  - وهذا فضلا عن أن الحكومة قد قررت الزيادة في الأجور في إطار الحوار الاجتماعي بتخصيص غلاف مالي يناهز 13,2 مليار درهم، وذلك دعمًا لاستهلاك الأسر؛

- أم بخصوص الضريبة على القيمة المضافة، ونظرا لأهمية الاعتمادات المخصصة للمقاصة وكذا للحوار الاجتماعي، فإن الضريبة على القيمة المضافة الداخلية لن تتأثر ارتباطا بتطور استهلاك الأسر. وقد تعرف الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد تحسنا نتيجة ارتفاع الأسعار المواد الأولية. وإجمالا، لا يتوقع أي تراجع على مداخيل الضريبة على القيمة المضافة.

➢ **أما بالنسبة لتحديد سعر البترول،**

- فقد وضعنا فرضية 100 دولار للبرميل هي متوسط السعر المرتقب لسنة 2012 وهو السعر الذي اعتمدته كذلك المنظمات الدولية؛
- صحيح الثلاثة أشهر الأولى لهذه السنة قد عرفت تسجيل سعر متوسط للبترول يناهز 118 دولارا للبرميل نتيجة

خاصة لاستمرارية التوترات في بعض المناطق المنتجة، وجراء التقلبات المناخية كذلك؛

- لكن في المقابل، هناك عدة مؤشرات ترجح تراجع أسعار البترول إلى مستويات أدنى ارتباطا بالتطورات الجيوسياسية المقبلة في بعض مناطق التوتر من جهة، وكذا تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي من جهة ثانية مع تفاقم الأزمة.

السيد الرئيس؛

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمون؛

لقد أثيرت عدة تساؤلات حول مسألة التوازنات المالية والماكرو-اقتصادية لبلادنا. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن:

- الحكومة تضع ضمن أولوياتها استعادة هذه التوازنات بهدف الحفاظ على السيادة الاقتصادية والمالية، وذلك من

خلال حصر عجز الميزانية في معدل 5% من الناتج الداخلي على أساس العودة التدريجية إلى نسبة 3% في أفق 2016؛

- مما سيساهم في الإبقاء على المديونية في مستويات قابلة للتحكم فيها والتوفر على إمكانيات لتمويل القطاع العام والخاص؛
- كما أن بنية الدين العمومي تسمح بالتحكم في كلفته حيث أن حصة الناتج الداخلي الخام المخصصة لأداء الفوائد لا تتعدى 2.3% عوض 4.7% سنة 2000 وتراجعت كلفة الدين من 6.8% سنة 2000 إلي 4.5% حاليا حيث يظل أقل من متوسط معدل زيادة الثروة الوطنية؛

- كما سيمكن قرار بنك المغرب القاضي بتخفيض السعر المرجعي للفائدة من 3,25% إلى 3% من تحسين ظروف تمويل الاقتصاد بشكل عام .

السيد الرئيس؛

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمون ؛

أما فيما يتعلق بالنموذج التنموي المعتمد في مشروع قانون المالية،

- فلا يخفى عنكم أن البرنامج الحكومي قد أرسى أسس نموذج اقتصادي جديد يهدف إلى:
  - النهوض بالإمكان البشري في إطار تقوية الهوية وتحقيق المواطنة الكاملة،
  - تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية لتحقيق تنمية متوازنة ومجتمع متضامن،

- تحسين الحكامة حتى يصبح الإنفاق العمومي أمثر نجاعة ومردودية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي،

- وهذا فضلا عن الاستمرار في تعزيز الطلب الداخلي في ظل تراجع الطلب الخارجي والاستثمارات الخارجية نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية؛
- مع العلم أن الرهان على الطلب الداخلي قد أكد فعاليته في الرفع من مستويات النمو، نظرا إلى ما يلي:
  - أولا: التطور الذي حققه استهلاك الأسر كمكون أساسي للطلب الداخلي (60% من الناتج الداخلي الخام)، وهو تطور قابل للتنامي مع العمل على تقليص

الفوارق الاجتماعية والمجالية وهو ما يفتح آفاقا أخرى للنمو والتنمية؛

- ثانيا: التحول النوعي الذي عرفه الاستثمار بحيث سجل نسبة نمو 6,4% تفوق تطور استهلاك الأسر المحددة في 4,6%؛

وهكذا يرتكز هذا النموذج الاقتصادي الجديد على:

- تعزيز النمو الداخلي،
- تشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل،
- تأهيل العنصر البشري،
- تطوير آليات التضامن والحماية الاجتماعية،
- إرساء تنمية مندمجة متوازنة ومستدامة ذات بعد ترابي.

1. **على مستوى تعزيز النمو الداخلي:**

- تم تخصيص 188 مليار بالنسبة للاستثمارات العمومية وتطبيق ما تم الاتفاق عليه في إطار الالتزامات الحوار الاجتماعي (13,2 مليار درهم)، ورفع مستوى دعم المواد الأساسية في إطار صندوق المقاصة (46,5 مليار درهم).
- لا بد من التأكيد في هذا الإطار أن دعم الطلب الداخلي (الاستثمار والاستهلاك) الذي يشكل 60% من الناتج الداخلي الخام يفرض نفسه خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعرفها الأسواق التقليدية وعلى الخصوص منطقة الأورو، وهو ما أدى إلى تراجع الطلب الموجه إلى المغرب.

2. **وعلى مستوى خلق فرص الشغل:**

- خلق 26.204 منصب مالي أكثر من 45% منها مرصودة لقطاعات التعليم والصحة والعدل، وحوالي 40 % لقطاعات الأمن؛
- وتم رصد مبلغ 1 مليار درهم لفائدة صندوق دعم تشغيل الشباب من خلال وضع آليات جديدة تهدف إلى إدماج الشباب المجازين

وحاملي الشهادات في سوق الشغل مع ضمان إدماجهم في المقاولة، واستفادتهم من الحماية الاجتماعية.

3. وعلى مستوى تشجيع الاستثمار

- الرفع من حجم استثمار الميزانية العامة والاستثمار العمومي إلى ما مجموعه 188 مليار درهم مقابل 167.3 مليار درهم سنة 2011، من أجل إنعاش التشغيل كذلك بإعطاء دفعة قوية للأوراش الكبرى وإبراز أقطاب جهوية تنافسية؛
- تفعيل الإستراتيجيات القطاعية بهدف تنويع وتحديث البنيات الإنتاجية وإحداث مناصب الشغل وتعزيز قدراتنا التصديرية والتنافسية وتسريع وتيرة إنجازها (حجم الميزانيات المرصودة للقطاعات المعنية بهذه الاستراتيجيات)؛
- تعزيز جاذبية وتنافسية الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمارات (إحداث أقطاب تنموية مندمجة/ تشجيع المناطق الحرة للتصدير/ إصلاح القطاع المالي / تعزيز تنافسية وإشعاع القطب المالي للدار البيضاء/ جيل جديد من الإصلاحات الضريبية والجمركية)؛
- مواكبة المقاولات الصغيرة والمتوسطة (تشجيع المجمعات الصناعية القطاعية وتشجيع نقل التكنولوجيا/ تسهيل الولوج إلى الأسواق الوطنية والدولية/ تسهيل الولوج الصفقات العمومية /

تطوير آليات التمويل والضمان لفائدة المقاولات الصغيرة جدا...)؛

- مواكبة وملاءمة التكوين مع حاجيات الإستراتيجيات القطاعية من خلال إعداد استراتيجية مندمجة لتنمية التكوين المهني (في مجالات صناعة الطائرات والمكونات الإلكترونية والخدمات عن بعد والصناعة التقليدية والفلاحة، وتنويع التكوينات المهنية بالمؤسسات الجامعية)...

4. وعلى مستوى تأهيل العنصر البشري:

- تم رصد **42** مليار درهم لقطاع التعليم لإنشاء 290 مؤسسة تعليمية جديدة و112 داخلية لتفعيل إلزامية التمدرس ؛
- وتم تخصيص 9 ملايير درهم للتعليم العالي لتشييد 5 مؤسسات جامعية جديدة بالحسيمة وبني ملال وقلعة السراغنة وخنيفرة والدار البيضاء؛
- الرفع من المنحة المخصصة للطلبة الزيادة بـ 200 درهم شهريا بالنسبة للسلكين الأول والثاني و300 درهم شهريا بالنسبة لسلكي الماستر والدكتوراه بكلفة إجمالية تقدر بـ 300 مليون درهم.

- حيث انتقل عدد المستفيدين من المنحة من 112.582 طالب برسم السنة الجامعية 2008-2007 إلى 177.000 طالب برسم موسم 2012-2011.

- وتخصيص 12 مليار درهم لقطاع الصحة (الرفع من جودة الخدمات / تحسين الاستقبال / توفير الرعاية الأولية وتحديث وتطوير عرض المستعجلات/ وتحسين المؤشرات الصحية المتعلقة بالأم والطفل)؛
- تعبئة 3 ملايير درهم لقطاع السكنى وتحسين تمويل "صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري" وتوسيع مجال تدخله (محاربة مدن الصفيح / تأهيل المساكن الآيلة للسقوط)؛
- إحداث السكن الاجتماعي المخصص للكراء في حدود 1.200 درهم بتدابير جبائية تحفيزية؛
- تخصيص حوالي 3 ملايير لقطاعات التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن والثقافة والشباب والرياضة؛

5. وعلى مستوى تطوير آليات التضامن والحماية الاجتماعية:

- رصد أكثر من 2.5 مليار درهم لإحداث صندوق التماسك الاجتماعي لاستهداف الفئات المعوزة من خلال المساهمة في

تمويل تعميم نظام المساعدة الطبية (راميد)، وتقديم الدعم النقدي المشروط بتمدرس أبناء المعوزين (برنامج تيسير)، ودعم ذوي الاحتياجات الخاصة لأول مرة؛

- البدء في تفعيل آليات استرجاع الدعم الذي تستفيد منه الفئات الميسورة من خلال الرفع من رسوم تسجيل السيارات بما يناسب قيمة السيارة وقوتها الجبائية، والرفع من أسعار الضريبة السنوية على السيارات التي تفوق 11 حصانا، مع استثناء العربات التي سيتم استغلالها في النقل العمومي؛
- تخصيص 160 مليون درهم لتفعيل صندوق التكافل العائلي لفائدة النساء المطلقات ودعم التماسك الأسري؛
- رصد 3،2 مليار درهم لدعم برامج المرحلة الثانية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية لتشمل 701 جماعة قروية و530 حيا حضريا مهمشا، وإطلاق برنامج للتأهيل الترابي لفائدة 22 إقليما يعاني من العزلة؛

6. وعلى مستوى إرساء تنمية مندمجة متوازنة ومستدامة ذات بعد ترابي:

- تم تخصيص 20 مليار درهم للعالم القروي موزعة بين مختلف القطاعات المعنية من أجل توسيع ولوج الساكنة القروية إلى

التجهيزات والخدمات الأساسية وتحسين ظروف عيش الساكنة القروية؛

- توسيع مجال تدخل "صندوق التنمية القروية" ليشمل العمليات الخاصة بتنمية المناطق الجبلية مع تعزيز إمكانياته المالية لتبلغ 1 مليار درهم (مقابل 500 مليون درهم سابقا)؛
- وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، تم رصد 1,53 مليار درهم في إطار برنامج استعجالي لدعم القطاع الفلاحي والعالم القروي عموما مواجهة الانعكاسات السلبية لتأخر التساقطات المطرية؛
- وفي هذا الصدد، تم اتخاذ مجموعة من التدابير منذ ظهور المعالم الأولى للجفاف تجلت بالأساس في:
  - وقف استيفاء رسوم استيراد القمح الصلب والقمح اللين والشعير المخصص لعلف الماشية للمحافظة على تزويد السوق بحاجياتها من هذه المواد بأثمان مناسبة.
  - توزيع حوالي 5 ملايين قنطار من الشعير والأعلاف المركبة قصد توزيعها على مربيي الماشية بثمن مدعم لا يتعدى 200 درهم للقنطار؛
  - تحسين تروية الماشية من خلال اقتناء شاحنات صهريجية وصهاريج من البلاستيك.

السيد الرئيس؛

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمون؛

لقد نهجت الحكومة مقاربة تشاركية مع فرق الأغلبية والمعارضة بخصوص التعديلات المقترحة بهدف إغناء مشروع قانون المالية 2012، بحيث تمخضت المناقشات المثمرة التي عرفتها لجنة المالية والتنمية الاقتصادية إدراج جملة من التعديلات، أكثر من 50 في المائة منها تم اعتمادها بالإجماع، وهي تعديلات همت بالأساس تعزيز البعد الاجتماعي لهذا المشروع، وتتلخص في ما يلي:

- الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للجوائز الأدبية والفنية في حدود سقف 100 ألف درهم والربح المحصل عليه من تفويت العقارات التي لا تتجاوز قيمتها 100 ألف درهم؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لمبيعات الأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة وخاصة منها الأدوية المضادة للسرطان والتهاب الكبد الفيروسي، وأمراض السكري وأمراض القلب والشرايين ومن شأن هذا الإجراء أن يكلف خزينة الدولة حوالي 800 مليون درهم؛

- تمديد الإعفاء من الضريبة بالنسبة للعمليات التي تقوم بها جمعيات السلفات الصغرى إلى غاية 31 ديسمبر 2012؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد بالنسبة للأشرطة الوثائقية أو التربوية ؛
- تخفيض عدد المساكن التي ينبغي إنجازها للاستفادة من التحفيزات الضريبية الخاصة بالسكن الاجتماعي من 500 وحدة إلى 200 وحدة بالوسط الحضري ومن 100 إلى 50 وحدة بالوسط القروي؛
- تخفيض الرسم الخاص بالتسجيل الأول بالنسبة للعربات ذات القوة الجبائية الضعيفة والمتوسطة؛
- تعزيز موارد صندوق دعم التماسك الاجتماعي عبر توسيع قاعدة المساهمين؛
- إعفاء أزيد من 5.6 مليون من الأسر المعوزة التي لا يتعدى استهلاكها الشهري من الكهرباء 200 كيلواط/ساعة من رسم النهوض بالفضاء السمعي البصري.

السيد الرئيس؛

السيدات النائبات، السادة النواب المحترمون؛

يضع مشروع قانون المالية لسنة 2012 ضمن أولوياته الإصلاحات المؤسسية الكبرى، والتي نجد على رأسها **التنزيل الديمقراطي والتشاركي لمقتضيات الدستور**، عبر تسريع وتيرة الإصلاحات وتفعيل القوانين التنظيمية وإحداث هيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة.

وهذا، بالإضافة إلى إرساء الجهوية المتقدمة من خلال إصدار القانون التنظيمي للجهات والجماعات الترابية واعتماد تقطيع جهوي يوفر مؤهلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لكل جهة، وإعادة صياغة مشروع اللاتمركز الإداري في علاقته مع الجهوية المتقدمة. هذا فضلا عن تفعيل الآليات المالية التي ينص عليها الدستور بما يضمن المساهمة المتوازنة لكافة الجهات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا. وفي هذا الإطار سنعمل على إحداث صندوق التضامن الجهوي وصندوق التأهيل الاجتماعي الجهوي مباشرة بعد التصويت على هذا القانون التنظيمي.

وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة عاقدةٌ العزم على إطلاق جيل جديد من الإصلاحات الهيكلية بموازاة مع تسريع وتيرة الإصلاحات المعتمدة، والتي ستنصب أساسا على:

- **إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية**، الذي سيتم العمل على إغناء مسودته الأولية بناء على مقترحاتكم في إطار اليوم الدراسي الذي ستنظمه لجنة المالية والتنمية الاقتصادية لمجلسكم الموقر وتقديمه لمسطرة المصادقة في أقرب الآجال.

- في انتظار المصادقة النهائية على هذا الإصلاح، ستعمل الحكومة على تفعيل مقتضياته في إطار التحضير لمشروع قانون المالية للسنة المقبلة خاصة ما تعلق منها بإشراك البرلمان منذ المراحل الأولى لإعداده وتمكين المؤسسة التشريعية من معطيات دقيقة تمكنه من لعب دوره على مستوى تقييم السياسات العمومية.

- وسيمكن هذا الإصلاح من تأسيس مبدأ إعداد قانون المالية بناءً على برامج واضحة مرتبطة بأهداف ومؤشرات مرقمة.

- **إصلاح النظام الضريبي**، في هذا الإطار سيتم تنظيم مناظرة خاصة بإصلاح الضرائب من أجل العمل على توسيع الوعاء وتحقيق مزيد من الإنصاف والعدالة الاجتماعية. وسيتزامن ذلك مع **وضع ميثاق جديد للاستثمار**؛

- **إصلاح النظام المالي** عبر إدخال التمويلات البديلة التي من شأنها أن تسهم في تعبئة الادخار وتشجيع الاستثمار. وفي هذا السياق، انطلق العمل منذ بداية هذه السنة لتحضير إطار قانوني ينظم مزاولة الأنشطة المالية الإسلامية يضم جميع مكونات القطاع المالي بما فيها الخدمات البنكية والتأمين وسوق الرساميل عبر تعديل القانون البنكي.

- **مواصلة مسلسل إصلاح وتخليق منظومة الصفقات العمومية**، عبر توحيد الأنظمة المؤطرة لها سواء تعلقت بالدولة أو الجماعات الترابية أو المؤسسات العمومية وتبسيط وتوضيح المساطر المرتبطة بها وتحسين الضمانات الممنوحة للمتنافسين وآليات الطعون والشكايات، وتفعيل مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص والمنافسة الشريفة.

- **النهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال:**

✓تمكين المقاولات الصغرى والمتوسطة من نسبة محددة من الصفقات العمومية؛

✓**إحداث منتوج جديد "ضمان إكسبريس" خاص بضمان المقاولات الصغرى** جدا لتمكينها من الولوج إلى التمويلات اللازمة.

✓**الحرص على التطبيق الصارم لمقتضيات النص التنظيمي الذي يحدد الأجل الأقصى لأداء المبالغ المستحقة للمقاولات في 60 يوما** جوابا تحت طائلة التسديد لفوائد التأخير.

✓**تكثيف الجهود لتقليص مدة استرجاع الضريبة على القيمة المضافة من طرف المقاولات وبالأخص الصغرى منها والمتوسطة**، التي استفادت بنسبة **92%** من هذا الإجراء خلال سنة 2010. وتجدر الإشارة إلى أن السبب الرئيسي في تأخير إرجاع الضريبة على القيمة المضافة يكمن في إيداع ملفات لا تحتوي على جميع الوثائق المطلوبة.

- **إصلاح صندوق المقاصة** في إطار مقاربة تدريجية تهدف إلى تحقيق التوازن بين مختلف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لنظام الدعم عن طريق صياغة نظام جديد للحماية الاجتماعية في إطار مقاربة شمولية تمكن من تطوير آليات الاستهداف المباشر للفئات المستضعفة وآليات الحماية للطبقات المتوسطة مع ضمان تنافسية الاقتصاد الوطني.

- **إصلاح منظومة التقاعد** بما يضمن ديمومتها وتوازنها، من خلال العمل بتشاور مع الفرقاء الاجتماعيين على أجرأة نتائج الدراسات التي أنجزت في هذا الصدد خاصة ما تعلق منها بوضع نظام أساسي موحد بالنسبة لجميع الفئات، وإحداث مستوى ثاني تكميلي قطاعي ومستوى ثالث عبارة عن نظام تكميلي اختياري.

وقد تكاثفت المشاورات مؤخرا لدراسة سناريوهات الإصلاح المقترحة، من خلال عقد سلسلة من الاجتماعات مع مختلف الفرقاء في أفق اختيار الإصلاح لهذا القطاع الجوهري الذي لم يعد تأجيله ممكنا.

- **تسريع وتيرة إصلاح منظومة الأجور** بما يضمن تعويض الموظفين على أساس الكفاءة والعمل المنجز فعليا، ويكفل إرساء مبادئ الاستحقاق والمردودية داخل الإدارة.

- **تفعيل التعويض عن فقدان الشغل** عبر وضع آليات التمويل المناسبة بتشاور مع الفرقاء الاجتماعيين، وذلك تنفيذا للالتزامات المتخذة خلال جولات الحوار الاجتماعي وتفعيلا لمقتضيات مدونة الشغل. وقد رُصدت الاعتمادات اللازمة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2012 لإعطاء الانطلاقة الفعلية لهذا الإجراء.

السيد الرئيس؛

السيدات النائبات، السادة النواب المحترمون؛

السيدة والسادة الوزراء؛

تلكم هي أهم الإضاءات والتوضيحات التي أردت من خلال عرضها على حضراتكم، التأكيد على الاختيارات التي أسست لهذا المشروع الواقعي في منطلقاته والإرادي في مراميه ومقاصده، وهي اختيارات تستثمر التراكمات الإيجابية التي حققتها بلادنا

خلال العشرية الأخيرة، مع العمل على تطوير الأداء وتحسين الخدمات وإصلاح آليات الحكامة، واعتماد الاستهداف في السياسات العمومية، والحرص على التوازن الضروري بين إمكانيات التمويل المتاحة ومتطلبات تحقيق نمو مستدام وشامل، بما يمكن من تدعيم التماسك الاجتماعي والتوازن المجالي وترسيخ البعد الترابي للتنمية.

وإننا واثقون بقدرة بلادنا تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس أيده الله على تجاوز إكراهات الظرفية الحالية وتحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذا ما تضافرت جهودنا جميعا في خدمة الوطن، وانخرطنا في تعبئة شاملة بمساهمة مختلف الفعاليات، حكومة وبرلمانا، أغلبية ومعارضة، أحزابا ونقابات، فاعلين اقتصاديين ومنظمات المجتمع المدني وإعلاميين، من أجل تفعيل وتسريع وتيرة الأوراش الإصلاحية الكبرى التي أرساها الدستور في تجاوب تام مع حاجيات وتطلعات المواطنات والمواطنين، وترسيخا لمشروعنا المجتمعي المتوازن والمتضامن القائم على ثوابت الأمة وخيار الديمقراطية التشاركية، والمتشبع بقيم التسامح والحوار والانفتاح على محيطنا الإقليمي والدولي ونداء المستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله.